قضايا وآراء

أخبار الخليج

العدد (17488) - السنة الحادية والخمسون - الأحد 20 شعبان 1447هـ - 8 فبراير 2026م

مناورات ومواجهات سياسة «سلام القوة»

بقلم:

عبدالله السناوي ○

تطل الحرب بأثقالها ومخاوفها على الشرق الأوسط كله، لا إيران وحدها، تحت عنوان واحد: «سلام القوة». إنها الاستراتيجية المعتمدة للرئيس الأمريكي «دونالد ترامب» في التعاطي مع الملفات الملتهبة في المنطقة والعالم.

«سلام القوة» يعني -بالضبط- دفع الأعداء المفترضين إلى حافة خيارات ضيقة بين التلويح باستخدام الحد الأقصى من القوة المدمرة، أو التسليم بمقايضات جائرة وفق ما تطلبه القوة الأمريكية المتغلبة.

لم يكن إرسال حاملة الطائرات «أبراهام لينكولن» إلى المنطقة محض استعراض للقوة، ولا تلويحًا بإمكانية الحرب على إيران من دون نية استخدامها.

الحرب واردة تمامًا في أي لحظة، لكنها قد لا تحدث إذا ما جرت في الكواليس الخلفية مقايضات تحقق للولايات المتحدة أغلب، أو بعض، ما تريده من أهداف من دون إطلاق رصاصة واحدة.

إسقاط النظام في إيران هدف جوهري، لكن يمكن تأجيله إلى مرحلة لاحقة، فالتكاليف باهظة وسيناريوهات الفوضى المتوقعة يصعب تحملها بأي نظر سياسي أو استراتيجي.

تتبقى بعد ذلك أهداف جوهرية أخرى أهمها المشروع النووي والمشروع الصاروخي الباليستي: الأول بالتقويض، والثاني بالتقليص.

إذا كان ممكنا التوصل إلى مقايضات بشأنهما مقابل عدم اللجوء إلى العنف المطلق، الذي يتوعد به «ترامب»، فإن فرصة عقد صفقة أو مقايضة تظل على المائدة .إنه الخيار الأسلم للمصالح الأمريكية، لكنه يقوض في الوقت نفسه شرعية النظام وينذر بانهياره من الداخل.

تفكيك الدور الإقليمي الإيراني وأي علاقة تربطه بالمنظمات المسلحة، التي تناهض إسرائيل كـ«حماس» و«الجهاد الإسلامي» في فلسطين، وحزب «الله» في لبنان، و«الحوثيون» في اليمن، هدف جوهري آخر لـ«سلام القوة».

المعني -بالضبط- إعلان استسلام، لا بحثًا عن سلام إلا أن يكون «سلام القوة».

لم يكن مستغربًا -والأمر كذلك- أن تتشدد طهران في خطابها المضاد ردعًا بردع وتلويحًا بالعواقب: «سيكون ردنا موجعًا».

بحسب وزارة الخارجية الإيرانية، فإنه إذا كان ثمن منع الحرب بالمقايضة يفوق ثمن اندلاعها، فإنهم سوف يمضون في التحدي إلى آخر الشوط.

هذا اختبار قوة يختلف في حجمه وتداعياته عن اختباري فنزويلا وجرينلاند.. الكلفة -هذه المرة- باهظة، والنتائج كارثية.

بافتراض الوصول إلي المرشد الأعلى «علي خامنئي» على النحو الذي جرى مع الرئيس الفنزويلي «نيكولاس مادورو»، فإن النظام لن ينهار، ولن تعقد في طهران صفقات مماثلة لتلك التي جرت في كاراكاس.

الأرجح أن تضرب الفوضى جميع أنحاء المنطقة. ولا بديل جاهز أو مهيأ لحكم إيران.

النخبة الليبرالية مفككة ومنهكة، وأنصار نجل الشاه السابق هامشيون في المعادلات الداخلية.

غياب البديل، الذي يستطيع الإمساك بمقاليد السلطة، سيناريو يقلق الإدارة الأمريكية نفسها.

لا يمكن مقارنة الاختبار الإيراني بما يحدث، أو قد يحدث، في العلاقات الأوروبية الأمريكية على خلفية أزمة جزيرة جرينلاند.

بقوة الحقائق، يستحيل تمامًا غزو الجزيرة الدنماركية الاستراتيجية والغنية بثرواتها المعدنية، فهو يفضي مباشرة إلى انهيار حلف «الناتو» والتحالف الغربي في اللحظة نفسها، أو تجريد الولايات المتحدة من أبرز نقاط قوتها.

اللافت في الاختبار الإيراني وقوف الاتحاد الأوروبي في نفس الخندق الذي تقف فيه الإدارة الأمريكية. فقد صنّف «الحرس الثوري» كـ«منظمة إرهابية»، وفرض عقوبات جديدة على إيران استهدفت أفرادًا وكيانات.

بدا الموقف الأوروبي المتناقض في علاقاته مع الإدارة الأمريكية بين أزمتي جرينلاند وإيران نوعًا من التوظيف السياسي لتقليل فجوة الخلافات في الأولى لصالح التصعيد المتزامن، من دون تحمل أي أعباء استراتيجية في الثانية. في التوقيت ذاته، تحرك لاعبون دوليون وإقليميون للتوسط بين واشنطن وطهران. والأطراف الدولية، وخاصة روسيا والصين، يعرضان التداخل للعودة إلى موائد التفاوض.

وبحسب الكرملين: «فرص التفاوض مع إيران لم تُستنزف بعد»، فيما «ترامب» يؤكد مراوغة المعنى نفسه: «الخيارات كلها مفتوحة». ان الأطراف الإقليمية كلها تتحسب للنتائج الوخيمة على مصالحها وأمنها إذا نشبت الحرب.

دول الخليج كلها بلا استثناء أبدت رفضها للحرب خشية تداعياتها البالغة الخطورة على أمنها المباشر. مصر ودول أخرى تداخلت في الملف لمنع الحرب.

وعرض الرئيس التركي «رجب طيب أردوغان» وساطة بلاده مراهنا على علاقات خاصة تربطه بالرئيس الأمريكي، في محاولة لتجنب حرب مدمرة قرب حدوده، وتعويلاً على تفاهمات أخرى استجدت وصلت ذروتها إلى تقليص وزن قوات سورية الديمقراطية «قسد» في المعادلات السورية بقوة السلاح. كان ذلك تغييرًا جذريًا في التحالفات وفق المصالح المتغيرة.

لم تأبه الولايات المتحدة بأي أدوار سابقة أسندت إلى القوات الكردية في مواجهة «داعش»، ولا اعترضت أوروبا على العصف بالحليف الكردي. بتلخيص دراماتيكي للمبعوث الأمريكي «توم براك»: «لقد انتهى دورها».

الإيرانيون بدورهم منفتحون على الوساطة التركية، لكنهم لا يعولون كثيرًا على سيناريوهات منع الحرب خشية مفاجآت «ترامب»، التي لا يمكن توقعها.

أمام سيناريوهات الحرب الوشيكة، يجد «ترامب» نفسه في ورطة محكمة، فهو يطلب أن يوصف بـ«رجل السلام»، بينما ينخرط عمليًا في حروب على جبهات متعددة بذريعة «سلام القوة».

الأمريكيون لا يؤيدون في أغلبيتهم هذا المنحى السياسي الخطير، الذي قد يكلف حزبه الجمهوري خسارة الانتخابات النصفية في نوفمبر المقبل.

باسم «سلام القوة» قد تتضرر المصالح الأمريكية أكثر من أي توقع، ويتصدع تمامًا شعاره: «لنجعل أمريكا عظيمة مرة أخرى».

○ كاتب صحفي مصري

عالم يتغير

حرب على إيران أم على المنطقة؟!

فوزية رشيد

○ في الوقت الذي بدأت فيه مجددا المفاوضات الإيرانية الأمريكية، يوم الجمعة الماضي، وأكد وزير الخارجية الإيراني «عباس عراقجي» بعد انتهاء المفاوضات مع الجانب الأمريكي أن الاجواء كانت «إيجابية»! وأن هناك اتفاقا على استمرارية التفاوض، فإن قبل تلك المفاوضات في «مسقط» ظهرت التصريحات النارية من الجانبين! حيث لوح الرئيس الأمريكي «ترامب» بالخيار العسكري ضد إيران مجدداً، وقال (إن على المرشد علي خامنئي أن يكون قلقاً)! فيما حذر (علي أكبر ولايتي) مستشار «خامنئي»، وهو يستعرض جاهزية إيران العسكرية للحرب قائلاً «إذا اندلعت حرب، فإن نطاقها سيشمل جميع مناطق الجغرافيا الإقليمية وكل قواعد الولايات المتحدة من الأراضي المحتلة إلى منطقة الخليج وبحر عمان حيث توجد القواعد الأمريكية»!

○ ولأن المفاوضات مرشحة للفشل أو الانهيار في النهاية! بسبب اختلاف وجهة المفاوضات بين واشنطن وطهران، حيث تصدر واشنطن على أن تشمل المفاوضات ترسانة طهران الصاروخية، وتصر إيران على مناقشة برنامجها النووي فقط، فإن التوتر يحيط بالمنطقة، وتسعى أطراف عربية وإقليمية تجنيب المنطقة مواجهة عسكرية بين الطرفين، خشية تطورها إلى حرب أوسع أو حرب شاملة، فاصلة أن نظام ولاية الفقيه يتجه إلى خيار «شمشون» (علي وعلى أعدائي) بل وعلى كل الدول المحيطة في الخليج والاقليم) التي تسعى إلى خيار المفاوضات بجدية بدل المواجهة العسكرية! وكان من المفترض أن مفاوضات يوم «الجمعة» الماضي بين طهران وواشنطن تتم في تركيا وبمشاركتها ومشاركة أطراف عربية أخرى منها السعودية، ولكن لغايات إيرانية أصرت على نقل المفاوضات إلى مسقط، رغم أهمية المشاركة العربية والاقليمية في تلك المفاوضات، في ظل التهديدات الإيرانية بتوسيع نطاق المواجهة العسكرية خليجياً وإقليمياً، كما صرح «علي أكبر ولايتي»!

○ لو كانت المسألة خلافا ثنائيا أو حربا عسكرية بين الطرفين فقط، لكان التوتر الخليجي والاقليمي محدوداً بذلك أيضاً! ولكن الولايات المتحدة بعيدة جداً جغرافياً، والمخاطر تحيط فقط بقواعدها العسكرية وحركة سفنها الحربية الملاحية، فإن كلمة «فقط» هنا تعني الجغرافيا العربية والاقليمية، التي توجد فيها تلك القواعد بحسب اتفاقيات مُبرمة سابقاً، والوبال سيكون على الدول نفسها وشعوبها، وليس على أرض أمريكا أو شعبها! وهذا يعني رسم خارطة فوضى كبيرة في كامل المنطقة وتعرضها لتداعيات خطرة بسبب المواجهة العسكرية هذه المرة لأن أهدافها مختلفة، ومن المفترض أن ترى الولايات المتحدة المدفوعة من «الكيان الصهيوني» بدفع قوي! أن ترى آثار مواجهتها على دول الجوار، التي يُراد دفعها إلى الدخول في حرب جديدة، قد تكون أكثر كارثية من سابقاتها من دون أن يكون لها في تلك الحرب ناقة أو جمل! بل إن التأثيرات الاقتصادية والتدميرية ستشمل بدورها الاقتصاد العالمي كله، وحركة الملاحة في الخليج والبحر الأحمر، وتأثيرات أخرى تريد دول الخليج ودول المنطقة تجنبها!

○ إن نظام ولاية الفقيه «القائم» منذ ثورة 1979، ومنذ مجيئه تسبب بالكثير من الكوارث داخل إيران وخارجها، بسبب نهجه العدائي والقتالي، منذ البداية سواء بتصدير ثورته المتسمة بحسب الدستور بالطائفية، أو بالرداء الزائف الذي لبسه حول فلسطين والمقاومة بأذرع مليشياوية طائفية بالطموح الإمبراطوري الوهمي للتوسع والتمدد! ما جعل الخليج والمنطقة بين مطرقه التوسع الصهيوني وسندان التوسع الصهيوني الطائفي! والنظام الذي لم يأخذ العبرة من كل أحداث الداخل الإيراني الرافض لمنهجه، هو الآن في مأزق وجودي يشير بوضوح إلى أن استمرار «القيادة الدينية المطلقة» وبالطموحات التوسعية غير ممكن مدة تطول أكثر بعد 47 عاما منذ وجودها، من دون إحداث تغييرات حقيقية سواء في بنيه الحكم أو في المنهج الثوري العدائي تجاه الدول الأخرى! وخاصة ان الغرب الاستعماري الذي أوجد «النظام الطائفي» استنفد غاياته من هذا النظام، في ظل تطلعات «الكيان الصهيوني» للاستفراد بالتوسع الإقليمي كما يرى قادته المتطرفون الذين يقودون الصهيونية الدينية في الكيان!

○ حين يضع غلاف «تايم» المجلة الأمريكية عنوان (ما بعد آية الله) فإنه في هذا التوقيت تحديدا يضع احتمالات قادمة حول مستقبل النظام الإيراني، وفي توقيت دقيق تتصاعد فيه نوايا الحرب على إيران رغم المفاوضات الجارية! وحيث الداخل الايراني يعاني من ضغوط اقتصادية كارثية، واحتجاجات ومظاهرات متكررة، وصراع أجنحة داخل المؤسسة السياسية الدينية، وتوترات إقليمية، ما يجعل النظام الايراني الطائفي والثيوقراطي أمام التنازل وتجرع كأس السم مجددًا، أو تدمير نفسه كنظام وتدمير إيران كبلد، وخلق بيئة فوضوية وتداعيات خطرة في دول الجوار! والمستفيد الحقيقي في النهاية هو «مشروع الفوضى والتقسيم» في المنطقة بل وفي إيران نفسها ذات العرقيات المختلفة!

○ الاحتمالات السياسية كلها مطروحة، ومن أهمها أن تعدد إيران إلى رشدها وتغير نهجها العدائي وطموحها الاستعماري التوسعي وتقوم بتقديم التنازلات في ذلك النهج سواء في «ملفها النووي» أو في لعبة الأذرع التي لا تزال دائرة! أو حتى في غايات توجيه صواريخها الباليستية، التي لم توجهها قط لتدمير الكيان الصهيوني كما كانت تقول، وإنما لتوجيه رسائل له عبرها وهي الرسائل غير القاتلة على عكس ما تدعي!

وما دامت دوائر القرار الاستعمارية الغربية تعمل على نشر الفوضى وزيادة رقعه الحروب، استعدادا لحرب عالمية كبرى بينها وبين الصين، فإن إيران داخليا وخارجيا أمام مأزق وجودي حقيقي في ظل نهج «نظام ولاية الفقيه «الذي لن يتم تجاوزه» بالحلول العسكرية وخاصة في ظل توجهات أمريكا الصهيونية! وإنما بالمفاوضات الحقيقية التي تضع أولوية لمصلحة إيران نفسها كبلد وكشعب وليس كنظام! ولمصلحة كل دول المنطقة التي مدت يدها مراراً، رغم عدائية هذا النظام تجاهها! وإذا أراد الولي الفقيه الحرب الشاملة فإن غلاف «تايم» (ما بعد ولاية الفقيه) أكثر الاحتمالات المرشحة للحدوث بالنسبة إلى النظام الإيراني!

جزيرة وملفات إبستين والانحدار الأخلاقي الغربي

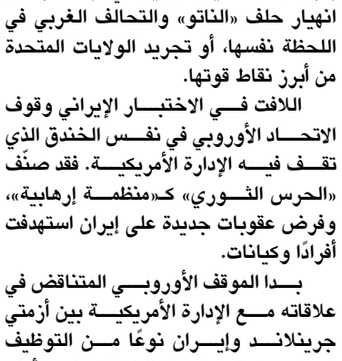

بقلم:

د. زكريا الخنجي

لا نعتقد أنه من قبيل الصدفة أو العشوائية أن تفرج وزارة العدل الأمريكية في يناير 2026 عما لا يقل عن 3.5 ملايين صفحة إلى جانب آلاف المواد المرئية من صور ومقاطع فيديو ومراسلات بريدية، وسجلات تحقيقات وغيرها، وذلك ضمن إجراءات الإفصاح المرتبطة بما يُعرف إعلاميًّا بقانون شفافية ملفات إبستين.

وبحسب ما جرى تداوله إعلاميًّا، أعادت الوثائق المنشورة تسليط الضوء على أسماء شخصيات معروفة عالميًّا، بينها رجال أعمال وسياسيون، وإعلاميون وأكاديميون والمؤثرون وغيرهم الكثير، وإن كانت تلك الأسماء لا تهمنا ولا يهمنا ذكرها هنا، إلا أن الموضوع المهم هنا هو هذا الانحدار الأخلاقي والقيمي والفكري والوجداني والسياسي، الذي حدث في الغرب قبلة الحضارة والتمدن والحريات والديمقراطيات، وبسبب كل هذا فنحن نحاول أن نسلط بعض الأضواء على هذا الملف.

لنتعرف على جزيرة المتعة المحرمة

تقع الجزيرة ضمن جزر (العذراء الأمريكية) في البحر الكاريبي، والاسم الرسمي لها (ليتل سانت جيمس Little Saint James)، وتعرف شعبيًا باسم (جزيرة إبستين)، أو جزيرة المتعة، كما عرفت فيما بعد الفضيحة، وتبعد حوالي 3.22 كيلو مترات عن جزيرة (سانت توماس) أو جزر العذراء الأمريكية، مساحتها تقدّر بحوالي 70 إلى 78 فدانًا، تتكون معظمها من تلال صخرية، ترتفع عن سطح البحر بحوالي 80 قدمًا، يغطيها نبات وأشجار إستوائية. اشتراها (جيفري إبستين) عام 1998 بحوالي 8 ملايين دولار، واستثمر ملايين الدولارات في تطويرها، محولا إياها إلى مقر سري شديد العزلة، محاطة بمرافق فاخرة ومعدات اتصال متقدمة، ما مكّنه من ضمان الخصوصية المطلقة، بل والتحصّن من أي رقابة خارجية. وقد أصبحت الجزيرة لاحقًا محور كل الاتهامات المتعلقة بالجرائم الجنسية والاتجار بالقاصرات والبشر التي نسبت إليه.

وبعد وفاة إبستين منتحرًا في السجن عام 2019، عُرضت الجزيرة للبيع مرة أخرى وتم بيعها في مايو 2023 لمستثمر جديد بهدف تحويلها إلى منتجع سياحي فاخر، وعلى الرغم من ذلك فقد داهمت الشرطة الفيدرالية الجزيرة فجمعت خلالها أكثر من 300 جيجابايت من البيانات والأدلة بعد عديد من الشكاوى، فأصبحت الجزيرة وما تحويه من أكبر الفضائح الأخلاقية في القرن الحالي.

دراسة تحليلية لبعض الأحداث

تُعد الجزيرة والأحداث التي جرت فيها حالةً نموذجية لالتقاء ثلاثة أبعاد مترابطة، وهي: هندسة المكان المعزول واستغلالها في الضبط الاجتماعي، بنى لوجستية وتنظيمية أتاحت تشغيل شبكة اتجار واستغلال جنسي عبر الحدود، وأخيرًا تشابك رأس المال الاجتماعي للنخب السياسية والاقتصادية والثقافية مع فجوات الحوكمة والشفافية.

تكشف نتائج الدراسات والتقارير التي نشرت مؤخرًا عن علاقة سببية بين التصميم المكاني للجزيرة والقدرة على عزل الضحايا ومنع الكشف، وعن دور البنية اللوجستية (الرحلات الخاصة، الاتصالات، الحماية) في استدامة نمط الجرائم، كما توضّح كيف أسهم نشر الملايين من الصفحات والصور ومقاطع الفيديو في إعادة تشكيل السردية العامة، من دون أن يحسم الجدل الأخلاقي والقانوني حول مسؤوليات الأفراد والمؤسسات.

بالإضافة إلى ذلك تشير الشهادات الواردة في الملفات الرسمية إلى توظيف إبستين للجزيرة بوصفها مركزًا لعمليات الاستغلال الجنسي، حيث نقلت فتيات قاصرات إلى الجزيرة تحت وعود خادعة، بعضها مرتبط بفرص عروض العمل أو الوعود التعليمية. وتصف بعض الشهادات حالات احتجاز قسرية، ومحاولات هروب سباحة، ووجود وسائل تهديد داخل غرف معزولة، مما يجعل الجزيرة نموذجًا مكثفًا لسوسيولوجيا السيطرة والجريمة المنظمة.

كما ارتبطت الجزيرة بشبكة نقل لوجستية اعتمدت على الطائرة المعروفة باسم (لوليتا إكسبريس)، وهو ما يعكس طابع التخطيط المُحكم وعبر الحدودي للجرائم المزعومة، ويعزز من فهم الجريمة باعتبارها نشاطًا منظمًا ومدعومًا ببنية اتصالية وبشرية واسعة.

البنية الإجرامية للجزيرة وديناميات الاستغلال

تمثل الجزيرة، وفق شهادات الضحايا والوثائق المنشورة، نقطة مركزية في شبكة الاستغلال الجنسي التي ارتبطت بإبستين. وتتضمن هذه الديناميات عناصر عدّة، منها:

1. الاستدراج المنهجي للقاصرات؛ تشير روايات الشهود إلى استخدام وعود العمل أو دعم أكاديمي لاستقطاب فتيات مراهقات، ثم عزلهن داخل الجزيرة، وهو ما يتسق مع نمط معروف في أدبيات الجريمة المنظمة، يقوم على استغلال الهشاشة الاجتماعية والنفسية لدى الضحايا والمجتمع الغربي.

2. السيطرة الجغرافية والنفسية؛ تصف شهادات متعددة حالات احتجاز قسرية، أو تهديد مباشر، أو مراقبة مستمرة، إضافة إلى محاولات هرب خطرة. وتفيد هذه الشهادات أن البيئة المغلقة للجزيرة لعبت دورًا وظيفيًا في بسط السيطرة على الضحايا، حيث تحوّلت الحدود الجغرافية إلى أدوات قسرية.

3. النقل اللوجستي العابر للحدود؛ تشير مصادر عديدة إلى استخدام طائرة إبستين الخاصة والمعروفة إعلاميًا باسم (لوليتا إكسبريس) لنقل الضحايا والشخصيات المرتبطة بالقضية إلى الجزيرة. ويُظهر هذا العنصر وجهًا عابرًا للحدود في شبكة الجريمة، ما يعزّز توصيفها بوصفها (شبكة الاتجار بالبشر) لا مجرد حوادث معزولة.

التحليل النفسي الاجتماعي لطبيعة الاستغلال

عند دراسة كل الملفات والوثائق التي تم الكشف عنها، نجد أن كل العمليات التي تمت اعتمدت على بعض الجوانب النفسية والاجتماعية لكيفية استغلال القاصرات، وهي تبدو كالتالي:

أولًا: البنية النفسية للسيطرة، وتشمل:

الطيّارين، المضيفين خلق بنية اجتماعية تحمي المسيء عبر الصمت أو التغاضي أو اعتبار ما يحدث شأنًا خاصًا، وهذا ما يُعرف بالصدمة الجمعية الصامتة التي تتضاعف آثارها لدى الضحايا.

ثالثًا: آليات الاستدراج النفسي، وتتضمن:

1. وعود النجاح والفرص الاجتماعية: استدرج إبستين العديد من الضحايا عبر بوابة التدريب والدعم التعليمي، وهذا يتوافق مع النموذج الإكلينيكي للاحتيال العاطفي الاجتماعي، حيث يُستخدم الأمل كأداة للسيطرة.

2. تحويل جسد الضحية إلى مورد: في الأنماط المشابهة للاتجار، يُعاد تعريف الضحية لنفسها بوصفها أداة لإرضاء رغبات الآخر، وهو ما يظهر في شهادات بعض الناجيات، وهذه المرحلة تُعرف في علم النفس بإلغاء التمكين الجسدي.

3. التلاعب بالذنب والخجل: كان إبستين – مثل كثير من المستغلين– يزرع إحساس الذنب في نفس الضحية عبر؛ إقناعها بأنها وافقت طوعًا، أو أن حياتها ستُدمَّر إن كشفت الأمر وهي آليات معروفة في علم نفس الاعتداء الجنسي.

رابعًا: الأثر النفسي الممتد، وتتضمن:

1. اضطراب ما بعد الصدمة المعقّد: وجد أن البيئة المعزولة ذات الصلة بالسيطرة الطويلة تنتج غالبًا اضطرابات ما بعد صدمة معقّدة، وليس صدمة آنية، لما تتضمنه من؛ فقدان السيطرة، التهديد المستمر، اعتماد قسري، انقطاع اجتماعي.

2. تشوّه الهوية الذاتية: الضحايا اللواتي جُلبن في سن صغيرة قد يعانين من اضطرابات في تكوين الهوية، انخفاض تقدير الذات، اعتماد نفسي طويل الأمد على الآخرين.

3. السردية الاجتماعية السامة: الوصمة الاجتماعية وصعوبة إثبات الاعتداء خاصة حين يتعلق بنخبة دولية تضيف عبئًا جديدًا على الضحايا، وقد تمنعهن من الإفصاح أو طلب العلاج.

إنّ دراسة قضية جزيرة إبستين تكشف عن منظومة متشابكة من العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وتطرح أسئلة جوهرية حول بنية الحوكمة العالمية، وقدرة الأنظمة القضائية على مواجهة الجريمة حينما ترتبط بأصحاب الثروة والنفوذ.

وتدل المعطيات على أنّ الجزيرة لم تكن مجرد موقع جغرافي، بل كانت فضاءً تنتظم فيه علاقات قوة مركّبة؛ تتقاطع فيه الجريمة المنظمة مع اقتصاديات النفوذ والشبكات العابرة للحدود، وعليه، فمن المرجّح أن تستمر هذه القضية بوصفها موضوعًا مركزيًا في دراسات الجريمة والسياسة المقارنة، وأن تبقى وثائقها أساسًا لنقاشات مستقبلية تتعلق بالشفافية، والمحاسبة، والعدالة الجنائية.

وسؤالنا مطروح للذين يركعون في محراب الغرب، أما زلتم تركعون؟

Zkhunji@hotmail.com

هل أصبح ترامب عبئا على حزبه؟!

بقلم:

د. منار الشوربجي ○

الفوضى التي تخلفها وراءها سياسات إدارة الرئيس دونالد ترامب تطول الداخل الأمريكي كما تطول العالم، إن لم تكن أكثر وطأة. وهي فوضى ليست عشوائية؛ فهي عمدية في الداخل هدفها إغراق المواطنين بكم هائل من الأنباء والتصريحات بحيث يستحيل عليهم متابعتها جميعا والتصدي لها. وذلك، بالمناسبة، واحد من التكتيكات المعروفة للنظم الشمولية.

لكن القصف المنظم للعقول يؤدي من دون قصد إلى نتائج ليست بالحسبان. فها هي تعيد ترتيب التحالفات السياسية التي طالما اعتمد عليها حزب الرئيس للفوز في الانتخابات الفيدرالية والمحلية!

إن ما تفعله إدارة ترامب عبر نشر قوات الهجرة بالمدن يمس بشكل مباشر الاصطفاف الحزبي في قضية العلاقة بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات. فمنذ الستينيات على الأقل، عندما ألغي الفصل العنصري وأرسيت المساواة الاجتماعية قانونا على الأقل، بات اليمين هو التيار الذي يسعى لتحجيم دور الحكومة الفيدرالية لأنها هي التي أرست تلك المنظومة وحمتها، ويطالب بسلطات واسعة لحكومات الولايات، لأنها التي تتفنن في التراجع عن تلك المكتسبات.

أما التياران الليبرالي والتقدمي، فظلا المدافعين عن دور الحكومة الفيدرالية، إذ وجدا فيها الملاذ لتحقيق مساواة أوسع وإرساء برامج دولة الرفاهية التي لا يمكن لحكومات الولايات التملص منها. ومنذئذ، صار شعار «دور أكبر للولايات» هو اللغة الشفرية التي يستخدمها الجمهوريون، بمن فيهم ترامب نفسه، لمخاطبة جماهيرهم من دون الإفصاح عن مكنونات عنصرية صريحة.

وعلى مدى عقود طويلة، كانت الأجيال الجديدة في اليمين تُنشأ في بيئة مشبعة بنزع الثقة عن الحكومة الفيدرالية ومناصبتها العداء.

لكن ما إن وصل ترامب إلى السلطة مجددا حتى راح يسعى لتنفيذ تعهده الانتخابي بوقف الهجرة بالمطلق، الذي لا يخلو من عنصرية بالمناسبة، لأن المهاجرين يأتون اليوم من دول الجنوب. وهو استخدم صلاحياته على رأس الحكومة «الفيدرالية» لتنفيذ التعهد، فأطلق يد السلطات الفيدرالية على رأسها قوات إدارة الهجرة، فأمر بنشرها، من دون موافقة السلطات المحلية، حتى بالمدن التي لا تقع على الحدود أصلا.

ولقد تمادت قوات الهجرة، بدعم كامل وعلني من الإدارة، في استخدام العنف المفرط ضد المواطنين والمهاجرين الشرعيين، وليس فقط تجاه أولئك الذين أتوا بطرق غير الشرعية. فكانت المفارقة أن صار المدافعون عن المهاجرين، أي الليبراليين والتقدميين، في طليعة الذين يتصدون لقوات الهجرة «الفيدرالية» ويطالبون بخروجها من مدنهم. وغدا حكام الولايات الليبراليون يصفون القوات الفيدرالية «بالغزاة» الذين يقتحمون مدنهم من دون سند قانوني لأن أحدا لم يطلب وجودهم ولا وافق عليه!

ومع تزايد العنف الذي أدى إلى مقتل مواطنين من البيض، لا المهاجرين من غير البيض، لحق بكل هؤلاء الكثيرون ممن انتموا إلى اليمين التقليدي الأقل تطرفا، فضلا عن المستقلين حزبيا.

بعبارة أخرى؛ فقد الجمهوريون سردية «حكم الولايات» التي كانت ورقة رابحة لتعبئة أنصارهم في الانتخابات، بل أدى استخدام ترامب القوات «الفيدرالية» لارتباك فكري وأيديولوجي لدى الكثيرين ممن يصطفون على يمين الساحة، وخصوصا الشباب.

أكثر من ذلك، فقضية الهجرة، التي ظلت عقدين على الأقل قضية انتخابية رابحة للجمهوريين في الانتخابات، حوّلها ترامب لعبء على الحزب الجمهوري، فاستطلاعات الرأي تشير إلى أن الأغلبية تثق اليوم في مشروعات الديمقراطيين، لا الجمهوريين، «لإصلاح» نظام الهجرة لا لإلغائها.

والأمريكيون من أصل لاتيني، المحافظون اجتماعيا واقتصاديا، الذين حسمت أصواتهم انتخابات 2024 في بعض الدوائر المتأرجحة وجدوا أنفسهم في خطر الخطف والاعتقال من جانب سلطات الهجرة التي تلاحق الناس في الشوارع بناء على لون البشرة لا بالضرورة من خلال الكشف عن أوراق الهجرة أو المواطنة!

باختصار، صار ترامب مسؤولا عن مآزق مستقبلية سيعاني منها حزبه وخاصة في انتخابات التجديد النصفي للكونجرس التي تجري أواخر هذا العام!

○ باحثة مختصة في الشؤون الأمريكية